

خطاب

نصرالله يمنح الدولة جرعة قوة في المفاوضات الحدودية: المقاومة قادرة على تعطيل البرنامج النفطي



نصرالله: الرئيس بشار الأسد هو من اتخذ قرار مواجهة طائرات العدو (مروان بوحدير)

دعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الدولة اللبنانية إلى أن تفاوض من موقع القوة في موضوع النفط والغاز، وأن لا تسمح للشيطان الأميركي باللعب بين اللبنانيين لتفريق موقفهم، وأضعا فتح إسرائيل للمعركة حول البلوك 9 ضمن معركة النفط والغاز التي دخلت فيها المنطقة علناً.

من موضوع الصراع مع إسرائيل، وتحديداً من قضية الحدود البرية والبحرية والثروات النفطية للبنان في مياه الجنوب، استهل نصرالله خطابه أمس، منبهاً إلى «أن المنطقة كلها أصبحت علناً في قلب معركة النفط والغاز»، وأن «موضوعنا في لبنان ليس منفصلاً».

وقال «إن أسباب الصراع على النفط والغاز في المنطقة معروفة»، معتبراً أن «الموضوع مع إسرائيل غير قابل للنقاش، وهي تستغل فترة وجود ترامب في رئاسة أميركا للحصول على قرار أممي يضمّ الجولان إلى إسرائيل؛ فالجولان دخل في معركة النفط والغاز».

تحت شعار «حفظنا الوصية»، أحيا حزب الله ذكرى الشهداء القادة الشيخ راغب حرب، والسيد عباس الموسوي، والحاج عماد مغنية، في احتفال أقامه أمس في مجمع سيد الشهداء، حيث رأى السيد نصرالله أن «هذه الذكرى تأتي وأمامنا استحقاقات مهمة»، وهي «صراعنا مع إسرائيل، والانتخابات». وقال: «حفظنا الوصية ونكاد نخرج من أقسى حرب إقليمية على المقاومة».

وتوجه نصرالله إلى اللبنانيين بالقول «نحن أمام معركة يجب أن نقاربها بشكل مختلف. عندما احتلت إسرائيل الجنوب، بعض اللبنانيين اعتبروا أنها ليست معركتهم اليوم، الثروة النفطية الموجودة في الجنوب، كبقية الثروة في لبنان، هي ملك اللبنانيين جميعاً، وستدخل في صندوق لكل لبنان. الشعب اللبناني الذي يغرق في الديون ليس لديه موارد، ولعل الأمل الوحيد هو في الثروة النفطية الموجودة في مياهاً وفي أرضنا أيضاً، هذه الثروة للبنان وأمل له وطريق خلاص له، وهذا الاستحقاق يمكن أن يضع حياة الشعب على طريق واعد».

وإذ رأى أن معركة تثبيت الحق بـ«البلوك 9 والمنطقة الاقتصادية» هي

منح الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الدولة اللبنانية جرعة دعم كبيرة في المفاوضات بشأن الحدود الجنوبية. في خطابه أمس، وضع السيد ثقل سلاح المقاومة ليحمي الدولة اللبنانية من الضغط الأميركي والتهديد الإسرائيلي. ترسيم الحدود الجنوبية، البحرية خاصة، لن يتم وفق مشيئة الأميركيين، الذين يفاوضون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن العدو، لا كوسيط. جعل قائد المقاومة سلاحها بإمرة الدولة في هذه الجولة الرامية إلى صون الحقوق اللبنانية في البر والبحر والنفط والغاز، فليقرر المجلس الأعلى للدفاع منع العدو من التنقيب عن النفط والغاز، ونحت جاهزون، قال الأمين العام لحزب الله، معني كلامه واضح: التهديد الأميركي بمنع الشركات من التنقيب في المياه اللبنانية يقابله تهديد المقاومة بمنع العدو من استخراج النفط والغاز من المياه الفلسطينية. معادلة تخدم المفاوضات اللبناني الذي طالبه السيد، علناً، بالاستفادة من قوة المقاومة في المفاوضات.

سورياً، كان نصرالله واقعياً في حديثه عن إسقاط الجيش العربي السوري لطائرة اف 16 إسرائيلية قبل أسبوع. قال إن ما بعد إسقاط الطائرة ليس كما قبله، لكنه لم يعلن معادلة جديدة. بقي متحفظاً بعض الشيء، إذ أخذ النتائج إلى حدّها الأدنى: على الأقل، لن يكون سلاح الجو الإسرائيلي حراً ليضع ما يشاء في سوريا

تقرير

«معركة كل لبنان»، أكد وجوب التنبيه إلى أن الموضوع الأساسي للزراع ليس الحدود البرية، بل الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية والمياه، محذراً من أن أميركا تريد إعطاءنا حقناً السهل حول النقاط البرية لتأخذ منا حقناً الصعب في المياه، ورأى أن بناء إسرائيل الجدار في الأرض الفلسطينية هو «جزء من أعمال الاحتلال»، قائلاً: «عندما يبدأ البناء على أراضي لبنان تبدأ المسألة، ولبنان أخذ القرار بأنه سيواجه المسألة اليوم هي في الحدود البحرية. اللبنانيون موحدون في هذه المعركة، وموحدون في الدعوة إلى المحافظة على الحقوق، ويجب أن نبقي كذلك، وحدة الموقف هي أهم عامل لتحقيق الإنجاز في هذه المعركة، ويجب أن لا نسمح للشباطين باللعب بين اللبنانيين لتفريق الموقف، وأقصد أميركا بكلمة الشباطين».

وحدّد نصرالله القول إن «الدولة مسؤولة عن ترسيم الحدود البرية، والحدود البحرية والبحرية تحدها الدولة، التي يجب أن يكون موقفها راسخاً»، و«أن تتعامل الدولة والشعب في هذا الملف من موقع أننا أقوياء ولسنا ضعفاء، وأول الوهن أن نعتبر أنفسنا ضعفاء، نحن في لبنان إذا كنا

موحدين، وبما نملك من قدرات، نحن أقوياء ويجب أن نفاوض كأقوياء، وإسرائيل التي تهددكم تستطيعون أن تهددوها. القوة الوحيدة لديكم في هذه المعركة أيها اللبنانيون هي المقاومة، لأن الجيش ممنوع أن يمتلك الصواريخ. أميركا تمنع هذا السلاح عن الجيش اللبناني». وأضاف متوجّهاً إلى الإسرائيليين: «نحن الأقوياء في معادلة النفط، وإذا أردتم أن تمنعونا، فإننا سنمنعكم، وإذا قصفتمونا فسوف نقصفكم، وإذا ضربتمونا فسوف نصرّبكم، ونملك الشجاعة ونملك القوة ونملك القدرة، وعدونا يعلم ذلك، وهذا ليس مجرد خطابات»، وأكد أن المقاومة مستعدة لتعطيل منشآت استخراج النفط الإسرائيلية في حال قرر مجلس الدفاع الأعلى اللبناني أن العدو يجب أن يتوقف عن التنقيب، مشيراً إلى أن

تهويل «كهربائي» مجدداً: إما البواخر وإما العتمة!

إيلي الفرزلي

أزمة الكهرباء عادت إلى الواجهة مجدداً. أحياها رئيس الجمهورية ميشال عون، الذي قال إن المطلوب حل هذه المعضلة، مهذّباً بالخروج إلى الإعلام للقول بصراحة إن الحكومة عاجزة عن معالجة الكهرباء. هل كان الرئيس سعد الحريري بحاجة إلى «دفشة» من عون لدعوة اللجنة الوزارية المعنية لوضع تقريرها النهائي؟ ولماذا نام الملف في أدراج رئيس الحكومة لأكثر من شهرين؟ وهل يملك مجلس الوزراء حلاً للأزمة، بعيداً عن استئجار البواخر؟

صرخة رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء أعادت إحياء ملف الكهرباء. لكن الحل تكاد تكون معدومة بعد عام على إقرار الحكومة لخطة تقضي باستقدام معامل لتوليد الطاقة. كانت الحكومة تسعى حينها لخطة إنقاذية لصفيف 2017، وها هو صفيف 2018 يقترب من دون أية تقدم. عام مضى، لوروعيت فيه أصول المناقصات، لكان أمكن الانتهاء من بناء معامل على اليابسة وليس فقط استئجار بواخر

المناقصات كانت بالجملة، وحتى مع التعديلات التي أجريت على دفتر لم يتغيّر الكثير. ظل دفتر الشروط موجهاً، فشلت المناقصة من الصيف، وهو مبرر الخطة الإنقاذية، من دون أي تقدم، بل سجل المزيد من هدر الوقت والإصرار على الابتعاد عن الشفافية. في 13 تشرين الأول 2017، اجتمعت لجنة التلزم في إدارة المناقصات لدرس أربعة عروض. تكرر بقاء عارض وحيد بعد فضّ ثلاثة عروض تبين أنها تخالف دفتر الشروط «بشكل جوهري». في 20 تشرين الأول، أصدر مجلس الوزراء قراراً يحفل بالمخالفات

يعود الفصل الأخير من أزمة الكهرباء إلى عام مضى. في الأول من نيسان 2017 أطلقت وزارة الطاقة استدراج عروض تتعلق بمشروع استئجار وتشغيل وصيانة محطات طاقة عائمة لإنتاج 800 ميغاواط كحد أدنى. حصل ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على الخطة الإنقاذية لقطاع الكهرباء صيف 2017، في 27 آذار من العام نفسه. الخطة الإنقاذية كانت تحتاج إلى شرط مهم لكي تسلك طريقها من دون عقبات: دفتر شروط يؤمن المنافسة العادلة. لكن ما حصل أن دفتر الشروط فُصل على قياس شركة واحدة. ملاحظات إدارة

ويتخطى حدود صلاحياته، أعطى بموجبه الشركات مهلة أسبوع لاستكمال ملفاتها. قرار المجلس ألزم أيضاً لجنة التلزم بإصدار قرارها خلال خمسة أيام، خلافاً لأي نص قانوني. كذلك طلب من إدارة المناقصات تسليم التقرير إلى اللجنة الوزارية، التي يفترض أنها لا تملك صلاحية بتّ العروض. كل ذلك لم ينفع في تمرير المناقصة، فرددتها لجنة التلزم مجدداً لأن ثلاثة من العارضين الأربعة لم يقدموا ملفاتهم كاملة، فلم يفتح ملف العارض الرابع لبقائه وحيداً. دخلت البلاد في أزمة استقالة الحريري وضاع ملف الكهرباء